

فليس ذكره الولد قهرا بل هو تمثيل بوجوب النسبة على نظيره من الاضوة او دور الدقة لشرط الوفاة ذلك فيمن
ماست من غير ولد كما في مسألة السواك على هذا فقد قسم الاموات من اهل هذه البطن اجسادا وثلاثة
الاجساد فنقسم القلة على عدد الاموات والاجساد فالاجساد خمسة وانقسمت بالاضوة والاموات كان
لمن شرط الوفاة والوفرضن الكفا في مسألة السواك لوجوب ان يتوارثها صاحب الاموات
كان لا يراد به ان كانوا اولا فلا يراد منهم والاولاد من طبقتهم لانه قد شرط كثيره بان شرط الواقفين
يجب اتباعه في شرط الوفاة فنقض الشارع ولا بد من هذا ما تعلمه اخبار ابراهيم بن يحيى في حكاية
الاشباه من عبارة الحنفية بل في ما يدل على ما ذكرته ويحققه فان قال بطلان نصيب الغلة له
فانما تقسم الغلة على عدد ووهو هذه الالة لا شك في ان عيسى واحوته من عدد ذالك البطن ولم يعيد بعد
بالاجساد حتى يتوهم انه اراد عدد الاجساد وقد قال الحنفية تفهم على عدد اولاد الواقفة
الموجودين يوم الوفاة وما ارادوا الحادين بعد فاصاب الاجساد في عدادها وصاحب الميت
كان لا يراد به ما نصرت في انه اراد بوجوه ما هو موافق من الاموات وانت قول الرضا
ابراهيم بعد نقله عبارة الحنفية من ان صير يرحى في ان ولد الولد اذا اخذ ما يخصه منه مع
اهل طبقة جده ان طبقة الاضوة عن اذا قويت ينسب من استحقاق ولد الولد وصار الحق
لاهل الطبقة التي تلجى جده ووهو القسم بالاضوة بالاضوة في سلم والاضوة بقية
لما ذكرناه لان ولد الولد عند نقض النسبة لا ياخذ ما كان له لانه من جلة ما انتقض بل
ياخذ ما يكون لابيه بشرط ان ما يدعي توفيق ذكره التخصص ويظهر نسبه الى الحضانة
ما عناه الشيخ في نهج في الاشباه الى الحضانة حديثه قال قلت من مات كان نصيبه لولده
فلما مات العاشرة كيف تقسم القلة قال النقض القسمة الاولى وارث ذالك عدد البطن الثاني
فانظر صحتها فيهم فاقسمها على عدد ويطر قول من مات عن ولد انتقل نصيبه لولده لان الامر ينزل
الى قوله وولد له انتقل فقوله لان الامر ينزل الى اخره يدل على انه لا بد من رعاية شرط
الوفاء بعد نقض النسبة جهوا اذا لم يغتصر على اشرافه فنقل نصيبه من مات عن ولد الى ولد
لا زاد كما في مسألة السواك قول من مات عن غير ولد له اخته فلا حظ ولا فاذوى طبقة
يوارث نقض النسبة الى ذالك فيقدر جيوت من مات عن اخته او ذوى طبقة فقسم عليه ثمرة نصيبه بتمام
رعاية الشرط وما يدعي ذالك دفع الوهم والاضوة لشيعة ذكرا التخصص الى الحنفية ايضا
قول في بيان تصور النزاعها في الاشباه اليه ولغض الشائعة وقفت على ولد

والد
السواك قول الوارث ايضا امر كيف الى الكفاية هل يكون

48
والد له ونسبهم من قريش وانما من مات عن ولد فنصيب له وعن غيره ولد فاصحاب الوفاة ونسبهم
الاجساد الوفاة نسبهم انما ان اولادهم من مات عن ولد ونسبهم من مات عن غيره الوفاة نسبهم من
مات عن غيره الى اهل الوفاة الحنفية كما هو لبعض الاولاد بنسب الحنفية مع اولاد الاولاد بل اجراه
حتى فيمن ليس له اولاد فقسمة نصيبه على اهل الوفاة فمن ان يكونوا اضوة او ذوى طبقت
وقد استدلوا بتيقن ان مدار كلام الحنفية في منما ليس له ولد على رعاية شرط الوفاة كما خفي المكن
والاخرى في صفة السواك بينهم وما ذكره وما سيذكر ان شاء الله تعالى ولونتبعث عبارات
الحنفية والدلت على الطال التجاري وفي هذا الكفاية لمن دفعته له تعا وسدده حسب ما س
ولغا الوكيل اسمها بان من خطه حفظه مرتب

صواب كقوله ان السواك هو بكثرية الكتاب في هذه الصحيفة ولفظها الوفاة
وعيد فقوله والاشباه لاجل الواجب للتعجيل في كفاية من مات عن غيره الوفاة نسبهم من اهل الوفاة
نصيبه الا وان يرضى ان يكون اجساد دون الاضوة وذو الطبقة والحال انما لم يرض في حالي هذا التخصص ولا فرض
الميت في الاضوة من كفاية نصيبه النسبة ولا خصه الولد بنسب ابيه جسا بل في حق الميت جسا اسواء كان المستحق
اليه نصيبه لولد او ولد وان دخل او ابا او ذوا طبقة له فالولد والاخر وذو الطبقة من الاضوة وانما عند نقض النسبة
فلا فرض الميت حيا حاله وليس مراد من التخصص عند النقض التخصص الموجود من اهل الطبقة المعشوم
عليه فنقض النسبة الاخذ من بعضهم واسمعه الولد والاخر وذو طبقة الميت من اخذ نصيب الميت اصلا
لا نصيب في حال حياته الا شرط العاقبة عند النقض ولا نصيبه فنقض النسبة اذا ليس له نصيب عند الوفاة
انقصت من اهل البطن بالعرف لا بقول الحنفية في ما ذكره ونصبا القلة عليهم على عدد اهل البطن فكل
استند في ذلك ارضاه بالعرف لا بقول الحنفية في ما ذكره ونصبا القلة عليهم على عدد اهل البطن فكل
ابراهيم بن يحيى انما يذكر ما يقع في كلامه في حكاية على الاشباه ولم يقنع بالتخصص عند النقض الاخصيص البطن
الموجود واخذ بنفسه وقد نصبت الكلام مما كتبت في اعتبار الامور فقلت في الكلام على بعض الوفاة
للاستغناء عما ذكره لا يستواء المجرى من المقامات لوقد شرط في سوادها من الوفاة كان الاحتصاص واليدون فيه
فانتم اصلهم في الاخذون بهما وهو كذا في سوادها من المقامات لوقد شرط في سوادها من الوفاة كان الاحتصاص واليدون فيه
الاشباه في حديثه ان الاستناد الى هذه المسئلة في حقوق العلم من ان لم يرضى من اهل الوفاة جسا بل في حق الميت جسا
بين يداك فما انا سائني فقد اقرت بهت بعد احواله عند نقض النسبة فهو الذي حصل نصيبه
فلا احد له يدعي وتعلو ان المال من صدق للعتة والعتة وخالف الاعتقاد من العود لولا انما كانت قد كانت اول الفقيهين
شكلا لمشط واسد على ليس المراد الاضوة المدعاه في حق وهو العلم بها كما هو صريح على ارضه الوفاة وما هو صريح في ذلك
واصل في كفاية الوفاة ولا يرضى في الامان من حوادث الموت

النسبة